المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من
تاويله ببعض كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واحد كما حققه ولمن الفنري في عدم صحة
حمل الجزئي الحقيقي بما هو منه حواشيه على المطول فللتقوي اي تقوي ثبوت المسند للمسند
اليه او سلبه عنه نحو زيد قام وما زيد قام وكتب ايضا قوله فللتقوي اي فلحصول التقوي بها
ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني لحصول
التقوي فيها وان كان القصد التخصيص وسيذكره الشارح فاللام للسببية لا للغرض كما في عبد
الحكيم كما مر اي مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببي مثل زيد ابوه قائم فقوله كما مر
حوالة المثال على سابق الكلام وشرح الشارح بقوله من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة
تقوي الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف هو ان المبتدا الخ لو قال هو ان المسند اليه
لكونه مسندا اليه يستدعي ان يسند اليه شيء لكان اعم واوضح ثم المستفاد من كلام السابق
اولا يصرف الجملة الصالحة الى المبتدا مع قطع النظر عن اسناد فيها وثانيا يصرفها اليه باعتبار
اسناد فيها والاظهر انه يصرفها الضمير اولا لكونها صالحة للصرف اليه بلا ملاحظة الضمير
ثم يصرفها المبتدا الى نفسه لكونها صالحة اطلاقا مع بعض تغيير ما يصلح اي لفظ لضميره
اي المبتدا بان لا يكون الخ اي وبان لا يكون ذلك الضمير فضلة فانه حينئذ غير معتد
به في الاسناد لصحته بدونه وبذلك اندفع الاعتراض الاتي على قوله فعلى هذا يختص الخ
وكتب ايضا ما نصه اي من عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كانا زيد قائم مثال للمنفي
ومثال الضمير المعتد به ما في قولك زيد قام ضربه وذلك الضمير اذ لا انه مسند اليه وهو عين
المبتدا فقد اسند الى المبتدا بواسطة اسناده الى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدا وهذا
الكلام يفيد ان المسند الى المبتدا الفعل وحده لا الجملة التي هي مجموع الفعل والضمير الذي
فيه سم وتحقيق هذا الكلام ومباينه يطلب من المطول وعبد الحكيم عليه قبيل قوله المص
تنبيه كثرت هذا الباب الخ ثانيا فتكرر الاسناد مرتين فعلى هذا يختص التقوي
الخ لانها اذا كان مسندا الى غير ضمير المبتدا لا يصلح لان يسند الى المبتدا ولا يكتسب
الحكم به قوة فان الحكم الاول على المبتدا والمستفاد من الضمير الحكم على غيره انظر عبد الحكيم
وكتب ايضا قوله فعلى هذا يختص التقوي الخ يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في التعليل
بما يسند اليه الفعل تقييد للمطلق بلا دليل كيف وترك السكاكي فمن زيد اعرفه ان الرفع
يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره من تعليل التقوي محمول على اطلاقه نستدل
في المثال المذكور زيد ضربت الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما نعت الخبر
ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك
نظايره تقرر باختصار وكفاه الاطراد ويخرج عنه اي عن التقوي المستدعي نحو زيد
ضربته لانه لم يسند الى ضمير المسند اليه نحو بل اسند الى ضمير المتكلم وكتب ايضا قوله
ويخرج عنه نحو زيد ضربته اذ ليس الضمير المسند اليه ضمير المبتدا حتى يعود الحكم اليه سم
قوله

ويجب ان يجعل سببيا لان المسند الجملة اما للتقوي او لكونه سببيا فاذا انتفى احدهما تعين
الاخر واما على ما ذكره الشيخ الخ كان الشارح سكت عما يرد على ما ذكره الشيخ بان وجوده فيما
لا يفيد التقوي وهو المسند المفرد يدل على انه ليس وجه التقوي لوضوحه سم مقتضى
عن العوامل في الحال او في الاصل ليدخل فيه ما دخله النواسخ نحو ان زيدا قائم وما زيد
قائم عبد الحكيم لحديث اراد بالحديث المحكوم به وحمل اي والاسناد عبد الحكيم ليس الا
الاعلام بالشيء بغتة اي الذي هو مقتضى تقديم المسند اذا كان فعلا فان ذلك اي الاعلام
بعد التنبيه وقوله يجري مجرى تاكيد الاعلام اي الاخبار كما في قام زيد قام زيد وقوله في التقوي
اي التثبت وقوله والاحكام اي الاتقان فيدخل فيه الجواب اما في قوله واما على ما ذكره
الشيخ الخ وما يكون الخ شروع في سؤال وارد على المص وجوابه لشهرة امره اي
حكمه وهو انه لا يخبر عنه الا بجملة سم ما سبق من قوله في الاخراج على خلاف مقتضى
الظاهر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان ضمير الشان او القصة فانه يعلم من هذا
ان خبر ضمير الشان جملة مع ظهور انه لا يفيد التقوي وعدم سببيته سم على
ما مر اي من ان التقوي لا بد من ان يكون مقصودا او حاصلا ضمنا فصور التخصيص
تكرر الاسناد متحقق فيها فيستفاد منها التقوي وان لم يقصد فكانه قال للتقوي
سواء كان على سبيل التخصيص او لا ولو قال واما كونه جملة فللتقوي او لكونه سببيا او
لضمير الشان او للتخصيص لكان اولى ولو سم واسميتها الخ اي المقتضي لايراد الجملة
مطلقا اما التقوي او كونه سببيا والمقتضي لخصوص كونها اسمية افادة الثبوت
ولكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقييد بالشرط عبد الحكيم
وكون تلك الجملة اسمية ينبغي ان يقيد بما خبرها اسم لا فعل والا لم تفد الدوام والثبوت
بل التجدد كما هو ظاهر سم وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الخ نحو زيد ان
تلقه يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام الذي يحصل على تقدير اللقي
المشكوك فيه وزيد اذا لقيته يكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل
على تقدير وقوع اللقي المحقق وعلى هذا فقس عق وظرفيتها اي الجملة اي كونها
ظرفا وقوله ادعى اي الظرفية بمعنى الجملة الظرفية لا الكون ظرفا اذ الكون ظرفا
ليس مقدرا بالفعل ففيه استخدام ومن قوله الشارح بعد يقتضي ان الجملة الظرفية الخ
اشارة اليه وكتب ايضا قوله وظرفيتها لاختصار الفعلية المحقق انه ليس
لظرفية الجملة نكتة واحدة الي بها بالذات انما تصير ظرفية بالضرورة لما مر من دواعي
حذف المسند فتامل اطول لان الفعل هو الاصل في العمل وذلك لان العامل انما
يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا
وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الحدث ومن جهة التحقق وليس في الاسم
الا الثاني فقط ومنع الاول يدفع الخ حاصله انه قد يتعين تقدير الفعل وذلك

Copyright © King Saud University